

تحقيق

اللاجئون في البقاع: مدارس بلا وسائل نقل

يعاني اللاجئون السوريون في لبنان من أزمات ثقيلة بسبب تراجع التزامات الجهات المانحة بدعمهم. واحدة من هذه الأزمات تتصل بتمكين الأطفال من الحصول على التعليم. فبعد تأمين المقاعد الدراسية «بطلوع الروح»، ظهرت مشكلة نقل التلاميذ الصغار إلى المدارس المخصصة لهم، إذ توقفت برامج تهويك كلفة النقل، وبات على الكثيرين إما الانتقال سيراً على الأقدام لمسافات طويلة وفي عتمة الليل أو البقاء بلا تعليم

تكفلت في العام الدراسي السابق بدفع مبلغ 900 الف ليرة عن كل تلميذ نازح سوري لوزارة التربية اللبنانية، على ان يخصص من هذا المبلغ 240 الف ليرة لصندوق كل مدرسة، في حين ان نفقات نقل كل تلميذ تتبناها جمعية «كاريتاس» تدفعها لأصحاب فانات نقل التلامذة، وقال ان الامور سارت في هذا العام كما العام السابق، ما عدا النقل، إذ لم تبد كاريتاس أو اليونيسف «استعدادهما لتحمل هذا النفقات».

جولة بعض مديري المدارس على



انخفض عدد الطلاب في بعض المدارس لعدم توفر وسائل نقل



مكاتب الجهات المانحة «فشلت» ولم يحصلوا على «الضوء الأخضر» بتغطية نفقات النقل، «ولا حتى تدخل من وزارة التربية لمعالجة المشكلة والحصول على وعود بإمكانية دفعها وتبنيها ولو في وقت لاحق»، يشرح مدير المتوسطة.

لا يخفي مدير متوسطة في غرب بعلبك أن وزارة التربية أضافت العام الحالي ما يقارب 55 مدرسة لتعليم النازحين السوريين، على المدارس الـ15 التي كانت مخصصة لتعليم النازحين في البقاع، بهدف تذليل عقبة النقل وتكاليفه، مشدداً أن المعالجة لا تكمن في زيادة عدد المدارس، بالنظر إلى اتساع المساحة التي ينتشر عليها النازحون، والمسافات التي تفصل بينهم وبين المدارس المعتمدة، ناهيك عن الدوام المسائي والتوقيت الشتوي والصقيع الدقاعي، «وهو ما يفرض ضرورة توفر وسائل نقل للتلامذة السوريين». وكشف مدير إحدى المتوسطات الرسمية لـ«الأخبار» أن ثمة أحاديث تتردد عن تعهد جمعيات بتغطية نفقات نقل طلاباً محددين، أو مدرسة دون سواها، الأمر الذي يهدد العام الدراسي بين مدرسة وأخرى «بالنظر للتمييز الذي يمارس»، بحسب قوله.

عدد من النازحين السوريين ناشدوا الجهات المانحة المحلية والدولية الإسراع في تبني نفقات النقل قبل أن يتوقف أصحاب الفانات عن نقل أبنائهم نهاية شهر كانون الثاني الحالي. أصحاب الفانات أكدوا لـ«الأخبار» أن عملهم الحالي هو بمثابة «تطوع»، لكن ذلك لن يتعدى الشهر الجاري، «شغلي هو مصدر رزقي أنا وعيلتي»، يقول أحد السائقين.

عدم دفع بدلات النقل لهم من قبل الجمعيات، وما فيني إترك ولادي الصغار يغادروا بمفردهم المدرسة بالليل».

يستطيع بعض النازحين السوريين ايصال أبنائهم إلى مدارسهم سيراً على الأقدام، إلا ان كثيرين ليس بإمكانهم ذلك، نظراً للمسافة الكبيرة التي تفصل بين المدرسة وسكنهم، هذا هو حال عبير، النازحة السورية التي تقطن وعائلتها في بلدة السعيدة، فهي امتنعت عن إرسال أبنائها إلى المدرسة التي تبعد أكثر من ستة كيلومترات، من بلدة السعيدة إلى متوسطة كفران، تقول إن «الدوام ينتهي عند الساعة السابعة ليلاً، يعني آخر الليل، ولادي صغار وإيام فيها شتتي وثلج، وما إلي حدا حتى اطلب نقلهم من وإلى المدرسة».

يعتبر النازحون السوريون في البقاع عن قلقهم من ضياع العام الدراسي بسبب مشكلة النقل. إذ لم تتكفل أي جهة مانحة بتغطية بدلات نقل أبنائهم من وإلى مدارسهم، في الوقت الذي بدأ أصحاب الفانات ينسحبون الواحد تلو الآخر بعد مرور أكثر من ثلاثة أشهر على بدء العام الدراسي وعدم حصولهم على تعهد من وزارة التربية أو الجهات المانحة بدفع بدلات نقل الطلاب.

مديرو غالبية المتوسطات الرسمية البقاعية أكدوا وجود المشكلة، وأشاروا إلى انخفاض عدد الطلاب في بعض المدارس بسبب عدم توفر وسائل نقل لهم. مدير إحدى المتوسطات في البقاع الشمالي أوضح لـ«الأخبار» ان الجهات المانحة المحلية والدولية

أبنائه في خلع أحذيتهم المخصصة للمدرسة، وانتعال أخرى بلاستيكية (حزمة)، كان قد أحضرها لهم بكيس النايلون. قبل ان يغوص أفراد العائلة في الظلام باتجاه خيمتهم، يؤكد الوالد وهو يحاول أن يلتقط أنفاسه ان باص نقل أبنائه المخصص لنقل النازحين إلى مدارسهم المسائية «توقف منذ أيام عن نقلهم بسبب

ما تشتي». يقول الأب عبارته وهو يحمل طفله ابنة الأعوام الخمسة، متابطاً كيساً من النايلون وخلفه أبنائه الثلاثة. بعد أكثر من اربعة كيلومترات من السير على الأقدام تنتهي الدرب المعبدة، لتفصل بين العائلة النازحة وخيمتهم، طريقاً ترابية موحلة بمسافة تتجاوز 300 متراً، الأمر الذي دفع الأب لمساعدة

رامح حمية

في عتمة الشتاء البقاعي البارد، يشق أحمد، النازح السوري، طريقه على عجل سيراً على الأقدام من مدرسة أبنائه الأربعة في بلدة شمسطار باتجاه خيمته في سهل بلدة طاريا. «الدوام ينتهي عند السادسة والنصف مساءً، وبدنا نوصل قبل



قلق من ضياع العام الدراسي بسبب مشكلة النقل (هيلم الموسوي)

بلديات

بلدية عدلون تدافع عن مشروع ميناء اليخوت

أمال خليل

وجهت بلدية عدلون دعوة عامة إلى أهالي البلدة للمشاركة في لقاء تعقده بعد ظهر اليوم في الحسينية، لتقديم شرح تفصيلي «بشأن كيفية إنجاز مشروع ميناء دولة الرئيس نبيه بري للسياحة والصيد والنزهة والأهداف المتوخاة منه». وجاء في الدعوة، أن اللقاء «يأتي بعد الحملات التي شنتها بعض الأصوات بهدف النيل من سمعة وأهداف المشروع الإنمائي الحلم، الذي لطالما عاشه العدلونيون رداً طويلاً واستطاعت بلديتكم الكريمة ممثلة بشخص رئيسها سمح

وهي من انتزاعه بشق الأنفس خدمة للبلدة وأبنائها، الذين يستحقون التضحية والوفاء». اللقاء حان بعد عام ونيّف على وضع الحجر الأساس للمشروع على يد وزير الأشغال والنقل غازي زعيتر في أيلول 2014، وبعد أسبوعين من بدء الأشغال في الميناء، وذلك برغم الإعتراضات الواسعة التي أعرب عنها ناشطون وجمعيات أهلية ضد المشروع، الذي يقوم على أنقاض المرفأ الفينيقي ويهدد موئل السلاحف البحرية، لكن الإعتراض شمل أيضاً وزارتي البيئة والثقافة، بعدما تبين أن وزارة الأشغال شرعت بالتنفيذ من دون دراسة

الأثر البيئي والمسح الأثري من قبل الوزارتين. وزير البيئة محمد المشنوق أرسل قبل أسبوع كتاباً إلى الأشغال يطلب



أعمال الردم طاولت جزءاً من الأجران والملاحات التي تعود للمرفأ



منها توقيف العمل لأن المشروع لا يزال ضمن مرحلة التقييم البيئي. بالتزامن، أوفدت المديرية العامة للأثار فريقاً قام بمسح ميداني

أولي على ما تتحدث عنه المراجع التاريخية بأنه بقايا مدينة ماروبو الفينيقية. الإعتراضات لم تؤد إلى وقف الأشغال نهائياً. الجرافات والآليات لا تزال مركونة على الشاطئ، بانتظار قرار استئناف الأعمال.

مصدر من المديرية أوضح لـ«الأخبار» أن المسح لا يزال أولياً، وكشف أن أعمال الردم بالصخور والأتربة طاولت جزءاً من الأجران والملاحات والأحواض التي تعود للمرفأ. ونقل المصدر عن المعنيين في وزارة الأشغال تعهدهم تعديل المخطط، بحيث لا تقوم الإنشاءات فوق بقايا المرفأ، بل تبعد عنها لأمتار.

وتحدث المصدر عن تطبيق خطة دمج الإرث الأثري مع الإنشاءات الحديثة في عدلون «ما يؤدي إلى عدم توقيف المشروع والحفاظ على الآثار». الخطة «طبقت في معالم أثرية عدة في العالم منها إسبانيا وفي بيروت» بحسب المصدر، لكن ماذا عن المساحة التي ردمت؟ المصدر أشار إلى أن وزارة الأشغال تتحمل مسؤولية إزالة الأتربة والصخور التي ردمت وتنظيف بقايا المرفأ الفينيقي. المديرية العامة للأثار تستكمل مسحها الأثري في البحر قبل البدء بردمه لإنشاء السنسول. فريق متخصص من الغطاسين سيمسح تحت الماء للبحث عن الآثار.